الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4220 | الأحد | 10 شعبان 1443 هـ | 13 مارس 2022 م | السنة الرابعة عشرة

رئيس الحكومة يسحب قواته وعودة الهدوء إلى طرابلس

باشاغا: لن تكون هناك أي حكومة موازية في ليبيا

طرابلس – «وكالات»: جدد رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب الليبي، فتحي باشاغا، اتهام حكومة الوحدة الوطنية ورئيسها عبد الحميد الدبيبة بإغلاق المجال الجوي الليبي أمام حركة الطيران، وقطع الطريق الساحلي بين طرابلس ومصراتة.

وأكد باشاغا في كلمة عبر التلفزيون الجمعة قبوله وساطات دول أجنبية لم يفصح عنها، مشيراً إلى أن تلك الدول أكدت رفض الدبيبة للوساطة.

وأشاد المبعوث الخاص للولايات المتحدة وسفيرها لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند في تغريدة أمس الخميس بـ«استعداد باشاغا والدبيبة للدخول في مفاوضات لإيجاد حل سياسي».

وحاولت أمس قوات عسكرية داعمة لباشاغا قادمة من مصراتة دخول العاصمة طرابلس تمهيداً لاستلام الحكومة مهامها، إلا أنها عادت إلى مقراتها السابقة بسبب تمركز قوات أخرى داعمة لحكومة الدبيبة في البوابات الشرقية لطرابلس.

وحسب باشاغا اليوم: «كان غرض تلك القوات التحرك للعاصمة حماية الحكومة، وليس إشعال الحرب»، مؤكداً «التزامهم بضبط النفس وعدم إطلاق النار رغم تعرضهم للاستفزاز»، مبيناً أن القوات عادت لتمركزاتها لحقن الدماء، بعد أوامر منه بذلك.

رئيس الحكومة الليبية الجديدة فتحي باشاغا

وأعلن باشاغا رفضه مطالبات المجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة الوطنية بإجراء الانتخابات البرلمانية وتأجيل الرئاسية، وشددٍ على ضرورة إجرائهما معاً.

كما جدد باشاغا تأكيد أن نيته استلام مهامه دون حرب، للمضي في مسيرة الانتخابات، وشكك في قدرة حكومة الدبيبة على إجراء انتخابات بسبب افتقارها للغطاء الشرعي والدستوري، وانحسار وجودها في طرابلس فقط، وفق قوله.

وتابع «حكومتنا في المقابل تستطيع التجول وتقديم الخدمات وبسط النفوذ في كل ليبيا، ونحن نجدد إصرارنا على استلام مقراتنا في طرابلس ولن تكون هناك أي حكومة موازية في أي مكان بليبيا، وهذا سيتحقق قريباً».

وتتزامن تصريحات باشاغا مع توترات أمنية في العاصمة الليبية منذ ظهيرة أمس الخميس على وقع أخبار تفيد بنية قوات لباشاغا دخول طرابلس، الأمر الذي أدى لنصب بوابات أمنية وسواتر ترابية في مداخل المدينة.

وتستمر حكومة الوحدة الوطنية في رفض تسليم مهامها إلا لسلطة منتخبة، مجددة التأكيد على ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية في أجل أقصاه يونيو المقبل.

من جهتها، أبدت البعثة الأممية قلقها أمس من التقارير عن حشد القوات، وأكدت في بيان «أهمية الحفاظ على الهدوء والاستقرار».

من ناحية أخرى أعلن رئيس الحكومة الليبي المكلف من مجلس النواب فتحي باشاغا الجمعة، انسحاب المجموعات المسلحة التي احتشدت في العاصمة طرابلس وضواحيها لدعمه ضد الحكومة القائمة، بعد دعوات إلى التهدئة من الأمم المتحدة، وواشنطن.

وقال باشاغا الجمعة: «مستعدون لأي حوار. نحن دعاة سلام لا دعاة حرب. نطمئن أهلنا في طرابلس أنه لن تكون هناك حروب».

وتتنافس حكومة فتحي باشاغا التي صادق عليها البرلمان في الشهر الماضي، مع حكومة أفرزها حوار رعته الأمم المتحدة مقرها في طرابلس بقيادة عبد الحميد الدبيبة الذي يرفض التنازل عن السلطة، في بلد يعيش نزاعات على الحكم منذ سقوط نظام معمر القذافي، منذ 11 عاما.

واحتشدت مجموعات مسلحة موالية لباشاغا عند مداخل طرابلس الخميس ما أثار مخاوف من اشتباكات مع قوات موالية للدبيبة.

وقال المكتب الإعلامي لباشاغا في بيان ليل الخميس الجمعة: «ننوه إلى أن القوة التي اتجهت اليوم إلى العاصمة طرابلس هي قوة للتأمين وليست للحرب، ورغم صعوبة الموقف فإنهم آثروا حقن الدماء وعدم استخدام السلاح والعودة إلى مقرات تمركزهم السابقة شريطة توقف الحكومة المنتهية الولاية عن أي إجراءات تتعلق بقفل الأجواء أو أي عراقيل تخالف القانون، وجاء هذا الإجراء أيضاً استجابة لمطالبات أصدقائنا الدوليين والإقليميين ونزولاً عند رغبة العديد من الشخصيات الوطنية».

تمديد المراقبة القضائية على رئيس موريتانيا السابق محمد ولد عبد العزيز

الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز

«وكالات»: أعلنت النيابة العامة الموريتانية الجمعة، رفع المراقبة القضائية عن 12 متهما مع الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، يحاكمون في قضية فساد، والإبقاء على هذا الإجراء ضده حتى سبتمبر.

واتهم ولد عبد العزيز في مارس 2021 مع العديد من الشخصيات رفيعة المستوى، بفساد، وتبييض أموال، وإثراء غير مشروع عندما حكم البلاد بين 2008 و2019، ووُضع الرئيس السابق وبقية المتهمين، وبينهم أحد أصهاره ورئيسا وزراء سابقان وعدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال، تحت المراقبة القضائية.

وأعلنت النيابة في نواكشوط في بيان «انتهاء المراقبة القضائية الصادرة عن قطب التحقيق المختص بجرائم الفساد بحق المتهمين المشمولين في الملف الجمعة 11 مارس 2022 باستثناء متهم واحد» هو الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز الذي ينتهي الإجراء ضده في 7 سبتمبر 2022.

وقال أحد المحامي محمد ولد إشدو الجمعة، إن المتهمين الـ12 «يتمتعون الآن بحرية الحركة ولن يطلب منهم الحضور لدى الشرطة» بشكل متكرر لإثبات وجودهم.

ويرجع تمديد المراقبة القضائية على الرئيس السابق إلى «عدم احتساب الفترة التي قضاها في الحبس الاحتياطي» التي امتدت 6 أشهر، حسب النيابة.

وتسلم القضاء في أغسطس 2020 تقرير لجنة تحقيق برلمانية مسؤولة عن تسليط الضوء على أعمال الفساد المزعومة واختلاس الأموال العامة في عهد محمد ولد عبد العزيز.

ونظرت اللجنة في إدارة عائدات النفط، وبيع ممتلكات الدولة، وتصفية شركة عامة تزود البلاد بالمواد الغذائية، وأنشطة شركة صيد بحري صينية، وغيرها.

ويعتبر الرئيس السابق أنه ضحية «تصفية حسابات»، ويرفض التحدث إلى قاضي التحقيق ويعتبر نفسه محمياً بالحصانة الدستورية، أثناء توليه المنصب.

تحرك فلسطيني لتسريع استئناف الدعم المالي الأوروبي

الحكومة الفلسطينية

«وكالات»: أعلن مسؤول فلسطيني أمس السبت، أن وفداً حكومياً فلسطينياً سيتوجه إلى بروكسل لبحث تسريع استئناف الدعم المالي لصالح السلطة الفلسطينية.

وقال إسطيفان سلامة مستشار رئيس الوزراء الفلسطيني لشؤون التخطيط وتنسيق المساعدات، للإذاعة الفلسطينية الرسمية، إن زيارة الوفد الحكومي تستهدف حضور اجتماعات اللجنة الفلسطينية الأوروبية المشتركة المقررة يوم الثلاثاء المقبل.

وأوضح سلامة أن زيارة الوفد الحكومي ستتضمن كذلك إجراء الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي لبحث كافة القضايا الثنائية لاسيما قضية الدعم المالي الأوروبي لصالح السلطة الفلسطينية.

وأفاد بأن الوفد سيضم وزراء الخارجية والتعليم والعدل والمالية والاقتصاد إلى جانب رؤساء عدة هيئات حكومية، علماً أن اللجنة الفلسطينية الأوروبية المشتركة تنعقد مرة كل عام.

وقال: «نأمل أن تؤدي المحادثات المقررة في بروكسل إلى دفع تسريع إقرار الاتفاقية المالية بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين للعامين 2021 و2022 بعد أن تأخرت الخطوة كثيرا وبشكل غير متوقع».

وأضاف «المحادثات ستتضمن جميع القضايا العالقة مع الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها تأخر إقرار الدعم المالي الأوروبي، ونحن نحترم النقاشات الأوروبية الداخلية الجارية بشأن ذلك وواثقون أن الاتفاقية المالية الأوروبية لصالح فلسطين سيتم توقيعها في القريب العاجل».

وأكد المسؤول الحكومي أن العلاقة بين فلسطين والاتحاد الأوروبي «استراتيجية وقائمة على الشراكة والتعاون وليس على الإملاءات أو فرض الشروط الأحادية».

يأتي ذلك فيما بحث وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي، مع مفوض سياسة الجوار وشؤون التوسع بالاتحاد الأوروبي أوليفر فارهيلي، سبل تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي المالي لصالح فلسطين وتجاوز «المعيقات الفنية» وغيرها، في ظل تراجع الدعم الخارجي الدولي خلال الأعوام الماضية.

وأشاد المالكي، في بيان صدر عنه عقب اللقاء الذي عقد على هامش «منتدى انطاليا الدبلوماسي»، بجهود الاتحاد الأوروبي على جميع الأصعدة، وأهمية دوره في المساهمة في إيجاد حلول للقضية الفلسطينية.

وأطلع المالكي المسؤول الأوروبي على «آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية، في ظل الأزمة المالية التي تشهدها الحكومة الفلسطينية»، داعياً إلى «الإسراع بالإيفاء في دفع مخصصات الدعم المالي الأوروبي».

ونقل البيان عن فارهيلي تأكيده على دعم الاتحاد الأوروبي الدائم والمستمر لعملية السلام في الشرق الأوسط، وضرورة استمرار التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين.

وامتنع الاتحاد الأوروبي العام الماضي الداعم الأكبر للسلطة الفلسطينية منذ تأسيسها، للمرة الأولى، عن دفع مساهماته المالية السنوية البالغة أكثر من 150 مليون دولار، بسبب ما أرجعه مسؤولون في الاتحاد إلى «أسباب فنية».

وكانت العلاقات الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي شهدت توتراً بسبب تراجع الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن إجراء الانتخابات العامة التي كانت مقررة في مايو الماضي، بدعوى رفض إسرائيل أن تجرى في القدس.

ومنذ أربعة أشهر متتالية دفعت السلطة الفلسطينية للموظفين ما بين 70 في المئة إلى 80 في المئة من رواتبهم، علما أنها تشتكي من استمرار التراجع الحاد في المساعدات الدولية لميزانيتها من 1.3 مليار دولار في عام 2013 إلى 129 مليون دولار العام الماضي.

مقتدى الصدر يرشح سفير العراق لرئاسة الحكومة الجديدة

بغداد – «وكالات»: رحب الإطار التنسيقي الشيعي الجمعة، بقرار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر ترشيح سفير العراق لدى المملكة المتحدة جعفر الصدر لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة.

وقال مصدر في الإطار التنسيقي الشيعي، إن قوى المشاركة فيه، عقدت اجتماعاً في منزل رئيس تحالف الفتح هادي العامري، ورحب بقرار رئيس التيار الصدري ترشيح الدبلوماسي العراقي جعفر الصدر، لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة.

ويضم الإطار التنسيقي ائتلاف دولة القانون، وتحالف قوى الدولة، وتحالف النصر، وتحالف الفتح وحركة عطاء، وحزب الفضيلة.

من جانب آخر ثمن الرئيس برهم صالح المبادرة السياسية لتجاوز الانسداد والتعطيل الدستوري.

وقال صالح على تويتر، «واجبنا دعم الجهود الوطنية لتلبية الإستحقاقات الدستورية والشروع بتشكيل حكومة مُقتدرة حامية للأمن الوطني وخادمة للمواطنين، تستجيب للتحديات الإقتصادية والمعيشية وتحمي سيادة البلد وإستقراره في ظل المتغيرات الدولية».

المرشح لرئاسة الحكومة العراقية جعفر الصدر

والمرشح لمنصب رئيس الحكومة العراقية الجديدة جعفر الصدر، هو نجل مؤسس حزب الدعوة الإسلامية محمد باقر الصدر، الذي أعدمه في ثمانينات القرن الماضي الرئيس الراحل صدام حسين.

والصدر سفير العراق في المملكة المتحدة منذ أكتوبر 2019، وعمل ممثلاً للعراق لدى المنظمة البحرية في فبراير 2020 الدولية وعمل أيضاً رئيساً لدائرة المنظمات في وزارة الخارجية العراقية.

من ناحية أخرى أفادت مصادر سورية بأن القوات الأمريكية أخرجت أمس السبت، 24 صهريجاً محملاً بالنفط السوري إلى قواعدها في شمال العراق.

ونقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) عن المصادر قولها، إن «24 صهريجاً محملاً بالنفط السوري المسروق توجهت إلى معبر الوليد غير الشرعي في ناحية اليعربية أقصى الريف الشرقي للحسكة ترافقها عربات مدرعة للاحتلال الأمريكي في طريقها باتجاه شمال العراق».

وتنتشر قوات أمريكية في ريفي الحسكة ودير الزور بشمال شرق سوريا الغني بالنفط.

إثيوبيا: الحكومة تعلق على مقطع مصور لعسكريين يحرقون مدنيين أحياء

أديس أبابا – «وكالات»: قالت الحكومة الإثيوبية أمس السبت إنها ستتخذ إجراء ضد الآثمين بعد نشر مقطع مصور على مواقع التواصل الاجتماعي يظهر فيه مسلحون، بعضهم يرتدون الزي العسكري، يحرقون مدنيين أحياء في غرب البلاد.

وقالت هيئة الاتصالات التابعة للحكومة الإثيوبية في بيان نشرته بصفحتها على فيس بوك إن الحادث وقع في منطقة قبيلة العيسى بميتيكيل في إقليم بني شنقول–جومُز الذي شهد عنفاً عرقياً بين وقت وآخر لمدة تزيد على العام قُتل فيه مئات المدنيين.

وجاء في البيان «تم في الآونة الأخيرة ارتكاب عمل مروع وغير إنساني... في سلسلة من الصور المروعة التي نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي لمدنيين أبرياء حُرقوا حتى الموت».

ولم يرد في البيان متى وقعت الحوادث أو من الذين اقترفوها.

أضافت الحكومة في بيانها «أيا كان أصلهم أو هويتهم، ستتخذ الحكومة إجراء قانونيا ضد المسؤولين عن هذا الفعل الجسيم وغير الإنساني».

ولم يتسن لرويترز التحقق من الوقت أو المكان اللذين تم التقاط المقطع المصور فيهما كما لم تتحقق من الفعل الذي يظهر فيه.

ويظهر في المقطع المصور ضمن حشد بعض الرجال يرتدون زي الجيش الإثيوبي وأزياء قوات الأمن في الإقليم.

والعنف في إقليم بني شنقول–جومُز الذي ينتمي سكانه إلى عدة عرقيات منفصل عن الحرب الدائرة في إقليم تيغراي في شمال إثيوبيا والتي بدأت في نوفمبر تشرين الثاني عام 2020 بين قوات الجيش الإثيوبي وقوات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي.